

كتب بالفرنسية

مسألة فلسطين - المجلد الرابع، ١٩٦٧-١٩٨٢:
غصن الزيتون وبنديقية المقاتل

La question de Palestine - Tome IV, 1967-1982: Le
rameau d'olivier et le fusil du combattant

Henry Laurens

Paris: Editions Fayard, 2011. 896 pages.

وليس تاريخ فلسطين أو
تاريخ الصراع الإسرائيلي -
العربي. وهذا التوسيع يسمح
لي بإدماج تعددية الأطراف
الفاعلة - المحلية، والإقليمية
أو الدولية وغيرها. وكذلك
الصراعات بشأن الأرض.^١
يستهل المؤرخ كتابه
بحديث للرئيس الفرنسي
شارل ديغول في أثناء
لقاء في ١ / ٧ / ١٩٦٧
في باريس مع رئيس
الحكومة السوفياتية ألكسي
كوسيجين، العائد من لقاء
مع الرئيس الأميركي
ليندون جونسون، وتناول
اللقاء ضمن أمور أخرى
ذيول حرب حزيران /
يونيو ١٩٦٧. يقول ديغول:
"بالنسبة إلى إسرائيل، فإنه
سيكون من الصعب جداً
تأمين عودتها إلى مواقعها
السابقة. هذا سيستغرق وقتاً
ويتطلب ضغوطاً كبيرة.
وفي أي حال، فإن كل شيء
يتعلق بالولايات المتحدة.
فإذا كانت تشجع إسرائيل

١٩٢٢ - ١٩٤٧. وتناول
الجزء الثالث، الذي صدر في
سنة ٢٠٠٧، الفترة من سنة
١٩٤٧ حتى مقدمات حرب
١٩٦٧.
يشرح المؤلف، في مقابلة
أجرتها دورية "إيسيري"
الفرنسية معه ومع المؤرخ
الإسرائيلي المقيم في
بريطانيا آفي شلايم، منهجه
في الكتابة التاريخية، فيقول:
"أسعى باستمرار لتوسيع
الموضوع كي أكون أقل
خضوعاً للضغوط الداخلية،
والعذابات والعواطف التي
يثيرها هذا الصراع. ووفق
هذا المنطق، اخترت أن
أحدث عن مسألة فلسطين،

كتاب
المؤرخ هنري
لورانس،
صاحب كرسي تاريخ العالم
العربي المعاصر في "كوليج
دو فرانس"، هو الرابع في
سلسلة كتب صدرت بعنوان
"مسألة فلسطين". وهو يغطي
الفترة بين حربين: حرب
١٩٦٧، والحرب على لبنان
في سنة ١٩٨٢.
وللتذكير، فإن الجزء
الأول من هذا العمل
التاريخي، والذي صدر في
سنة ١٩٩٩، تناول الفترة
١٧٩٩ - ١٩٢٢. أما الجزء
الثاني، الذي صدر في سنة
٢٠٠٢، فتناول الفترة

بانتهاء عسكري كاسح. ويرى المؤلف أن اللوبي الإسرائيلي لم يؤدّ دوراً رئيسياً في الولايات المتحدة خلال إدارة جونسون، فجونسون نفسه كان مؤيداً لإسرائيل، وكان منذ البداية يستبعد تكرار سيناريو سنة ١٩٥٧، حين ضغط الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور على إسرائيل للانسحاب من سيناء وقطاع غزة (ص ١٥٩).

أما هنري كيسنجر، المستشار ذو النفوذ الواسع في إدارة ريتشارد نيكسون، فكانت رؤيته إلى الصراع محكومة بمناخ "الحرب الباردة"، فهو "لا يعبأ بالقرارات الدولية وقديسية الحدود، ويهتم بموازن القوى [...] والفكرة هي إفهام السوفيات من خلال الاتصالات الثنائية أن خطوات التقدم في الشرق الأوسط مشروطة بالتقدم في الملف الفيتنامي" (ص ١٨١). ومعروف أن قضية فيتنام كانت في أوج اشتعالها في أواخر الستينيات.

ويتناول المؤلف صعود المقاومة الفلسطينية بعد

كان مستشار الرئيس الأميركي والتر روستو كتب في مذكرة وجهها إلى الرئيس في نهاية اليوم الأول للحرب، أي في ١٩٦٧/٦/٥، أن "الحرب يجب أن تقود إلى تسوية سياسية شاملة للصراع على أساس التفوق الكاسح للإسرائيليين، وليس على أساس وقف إطلاق النار الذي لا يحل شيئاً" (ص ١٦). وهو ما اعتبره المؤلف تحولاً في الموقف الأميركي.

كما قال السفير الأميركي في الأمم المتحدة آرثر غولدبرغ، للسفير الفرنسي لدى المنظمة الدولية: "يجب ألا يكون هناك أي ترضية للعرب لأن ذلك يخدم الاتحاد السوفياتي، وعلى الأطراف العربية أن تحاور إسرائيل بشكل مباشر" (ص ٤٣).

ومعروف أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي صدر في ١٩٦٧/١١/٢٢ لا يشير إلى "مفاوضات مباشرة" بين العرب والإسرائيليين. وهكذا، يكشف كلام غولدبرغ التوافق الأميركي - الإسرائيلي المسبق على استبعاد أي دور دولي فاعل، ووضع العرب عملياً تحت رحمة المفاوضات الإسرائيلي، المستقوي

من تحت الطاولة على البقاء، فستبقى، لكن إذا وافقت على فكرة انسحاب إسرائيل، فإنها ستنسحب" (ص ٩).

أما كوسيجين فقال: "جونسون قال لي إن على القوات الإسرائيلية أن تخلي الأراضي المستولى عليها، لكن يجب من أجل ذلك حل قضايا مثل الاعتراف بإسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة، وقضية اللاجئين الفلسطينيين". وأضاف: "أقترحنا البحث في مسألة الانسحاب (من الأراضي المحتلة) بشكل منفصل، لكن جونسون لم يوافق [...]".

من الساذجة محاولة حل مشكلة اللاجئين، كما يقترح هو، من خلال هجرة قسم منهم إلى كندا وقسم آخر إلى الولايات المتحدة، إذ قال لي إن أميركا ستقبل بهم، لكن اللاجئين لا يقبلون بذلك لأنهم يريدون العودة إلى ديارهم" (ص ٩ - ١٠). وهنا يكشف المسؤول السوفياتي عن النيات الأميركية بتوظيف التشبث الإسرائيلي بالأراضي المحتلة كورقة ضغط لتحقيق حل ملائم لإسرائيل والولايات المتحدة.

معركة الكرامة في آذار / مارس ١٩٦٨، وكذلك حرب الاستنزاف التي خاضها الجيش المصري ضد القوات الإسرائيلية على جبهة قناة السويس، والتي كُتبت إسرائيل خلال عامين خسائر لا تقل عن خسائرها خلال حرب ١٩٦٧ (ص ٢٠٩)، الأمر الذي استجلب دعوات إسرائيلية إلى "التصعيد بهدف تدمير الجيش المصري وإسقاط عبد الناصر"، كما قال السفير الإسرائيلي في واشنطن يتسحاق رابين. وفي سياق متصل، كتب الوزير شمعون بيرس، في مقالة نشرها أن "ناصر سينتهي بالسقوط، وخلفاءه سيضطرون إلى الاهتمام بالوضع الاقتصادي، ويفضّلون مصلحة بلدهم على العالم العربي، وبالتالي يتفاوضون مع إسرائيل" (ص ٢٢٤). وهو كلام يتجاوز الاستشراف إلى التعبير عن رهان مبكر على فصل مصر عن محيطها العربي.

ويرى المؤلف أن عبد الناصر - على الرغم من قبوله مبادرة وزير الخارجية الأميركي روجرز

في صيف سنة ١٩٧٠ - توصل إلى تقدير أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل للانسحاب الكامل، الأمر الذي يجعل الخيار العسكري ضرورياً. وعبد الناصر نفسه قال لياسر عرفات الذي زار القاهرة في الفترة ٢٤ - ٢٦ / ٨ / ١٩٧٠ إن هناك "احتمالاً بنسبة واحد في الألف في أن تعيد إسرائيل الأراضي المحتلة"، وأبدى شكه، من جهة أخرى، في أن "الكفاح المسلح الفلسطيني يمكن أن يدمر الدولة الصهيونية"، مستطرداً أن "دولة صغيرة في الضفة الغربية وغزة أفضل من لا شيء" (ص ٢٧٣). وهو كلام يؤشر إلى خيار سيفرض نفسه لاحقاً في الساحة الفلسطينية.

ويرصد المؤرخ تدهور علاقات أنور السادات الذي خلف عبد الناصر، مع الاتحاد السوفياتي، إذ إنه على الرغم من مبادرته إلى توقيع معاهدة صداقة مع السوفيات في ٢٧ / ٥ / ١٩٧١، قام بطرد المستشارين السوفيات من مصر في تموز/ يوليو ١٩٧٢، وهي خطوة فاجأت

واشنطن، وأذهلت كيسنجر الذي استغرب تفريط الرئيس المصري بهذه الورقة (ص ٣٤٩). ولم يكن غريباً أن تنتهي الأمور بإلغائه معاهدة الصداقة في أواسط آذار / مارس ١٩٧٦ بقرار أحادي (ص ٥٥٨)، تكريساً لتقاربه من الولايات المتحدة.

وكان السادات رتب، عبر مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل، لفتح قناة سرية مباشرة مع البيت الأبيض بدأت تعمل منذ مطلع سنة ١٩٧٢. وفي ٢٣ / ٣ / ١٩٧٣، التقى حافظ إسماعيل هنري كيسنجر، ونقل عنه قوله إن "الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل، لكن تغييراً جدياً في المواقف العربية سيؤثر كثيراً في المواقف الإسرائيلية [...]، وعلى العرب الاقتناع بأنهم لن يحصلوا على شيء من خلال التحالف مع السوفيات" (ص ٣٨٤). ونقل إسماعيل عن كيسنجر في لقاء لاحق جرى في باريس في ٢٠ / ٥ / ١٩٧٣ قوله إن "مصر لا تستطيع أن تحصل عبر طاولة المفاوضات على ما خسرت في المعركة".

السادات كيسنجر نيته إنهاء كل تعاون عسكري مع السوفيات، كما أشار إلى أنه لن يثير مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر قبل انتهاء مفاوضات فك الاشتباك (ص ٤٦٢). وكان كيسنجر غير راغب في إشراك الفلسطينيين في المؤتمر. وفي إسرائيل، اقترح كيسنجر على حكومة غولدا مئير، في لقاءات أجراها يومي ١٢ و ١٣/١/١٩٧٤، تقديم المقترحات الإسرائيلية بشأن فك الاشتباك الأول، كأنها مشروع أميركي "لتسهيل الأمور على السادات". وفعلاً، قبل السادات جوهر "المشروع الأميركي" عندما عرضه كيسنجر عليه في أسوان في ١٤/١/١٩٧٤، الأمر الذي أثار استياء معاونيه، وخصوصاً وزير الخارجية إسماعيل فهمي ورئيس الأركان عبد الغني الجمسي، اللذين كانا يريان إمكان التوصل إلى اتفاق أفضل (ص ٤٦٩ - ٤٧٠). ويعتبر المؤلف أنه، على الرغم من رفض السادات الالتزام، رسمياً بتعهد بعدم الاعتداء، فإن إعادة فتح قناة السويس

للجانب العربي سيبدو انتصاراً للاتحاد السوفياتي (ص ٤٢٢)، بل ذهب إلى حد ترك الإسرائيليين يواصلون عملياتهم العسكرية بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ القاضي بوقف إطلاق النار، وهو ما مكّن الجيش الإسرائيلي من توسيع ثغرة "الدفرسوار" غربي قناة السويس ومحاصرة الجيش المصري الثالث. وهذا الحصار سيستخدم كورقة ابتزاز للسادات الذي وافق، في أول لقاء له مع كيسنجر في ٧/١١/١٩٧٣، على فك الاشتباك المحدود بين الجيشين المصري والإسرائيلي، وعلى عقد مؤتمر دولي يكون مدخلاً لمفاوضات ثنائية مع إسرائيل (ص ٤٦٢). وكان الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو يرى أن الولايات المتحدة تسعى لحل منفرد مصري - إسرائيلي، الأمر الذي سيزيد، برأيه، عوامل عدم الاستقرار والعنف في المنطقة (ص ٤٥٤). وعشية مؤتمر جنيف، في أواخر تلك السنة، بلغ

ويرى المؤلف أن مثل هذا الكلام ساعد في ترجيح فكرة الحرب لدى السادات (ص ٣٩٠). وقال كيسنجر لمسؤولين إيرانيين جاؤوا إلى واشنطن في آب / أغسطس ١٩٧٣ بمناسبة زيارة للشاه: "إن مصر تبدو مستعدة لسلام منفرد" (ص ٣٩٩). ويعتبر المؤلف عمليات الخداع التي قام بها السادات، وإدارته للغطية على مشروعه سنّ الحرب في خريف سنة ١٩٧٣، إحدى عمليات الخداع والتمويه الأكبر في القرن العشرين. وفي اليوم الثاني لاندلاع الحرب، أي في ٧/١٠/١٩٧٣، قام حافظ إسماعيل بإبلاغ هنري كيسنجر أن هدف مصر ينحصر في عبور القناة والتمركز في شريط ضيق شرقيها، للتفاوض اللاحق من موقع أفضل. وهنا يتولى كيسنجر دوراً مركزياً في توجيه الحرب في الاتجاه الذي يخدم سياساته، فهو لم يكتف بتوفير كميات كبيرة من السلاح لإسرائيل في أثناء الحرب، انطلاقاً من حساباته بأن أي انتصار

وبناء المدن على القناة لهما عملياً المفعول نفسه. ومعروف أنه جرى توقيع اتفاق فك الاشتباك هذا في ١٨/١/١٩٧٤، وتم افتتاح القناة رسمياً للملاحة في ٥/٦/١٩٧٥، وبذلك، يقول المؤلف، تم فعلاً إنهاء خيار مواصلة المعارك (ص ٥٢٦). وقبل انتقاله إلى السعي لفك الاشتباك على الجبهة السورية، أصرّ كيسنجر على إلغاء الحظر النفطي العربي الذي فرض في أثناء الحرب، على الولايات المتحدة. وهو ما تحقق فعلاً في ١٨/٣/١٩٧٤.

ويستخلص المؤلف من كتابات كيسنجر رؤيته أنه كان "في إمكان إسرائيل أن تحتفظ بجزء من مكاسبها في الأرض في حرب ١٩٦٧ بدعوى الأمن" وأن "مسألة إقامة مستوطنات الإسكان في الأراضي المحتلة تبدو غائبة تماماً عن اهتماماته. والشيء الوحيد الذي طلبه من السلطة الإسرائيلية بهذا الصدد هو العمل بهدوء" (ص ٤٩٤). و"التبرير الدائم للسياسة الكيسنجرية هو إضعاف، وحتى إزالة، الوجود السوفياتي في

الشرق الأوسط، وليس البحث عن حل للصراع العربي - الإسرائيلي بحد ذاته" (ص ٤٩٥). ويقول كيسنجر ليتسحاق رابين (الذي أصبح رئيساً للحكومة الإسرائيلية)، في ٣/٦/١٩٧٤: "لو أردنا حدود ١٩٦٧، لكان في إمكاننا الحصول عليها، مع وجود الرأي العالمي كله خلفنا... وقد جرى وضع الاستراتيجيا من أجل حمايتكم" (ص ٥١٧)، والهامش ٢٦ في ص ٨٥١. وهذه السياسة الأميركية حققت إنجازاً آخر عبر فك الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية الموقع في جنيف في ٤/٩/١٩٧٥، والذي التزم فيه الطرفان الموقعان بحلّ الصراع بالوسائل السلمية، وتضمّن جملة التزامات أميركية لمصلحة إسرائيل. ويتناول المؤرخ تطورات الحرب اللبنانية التي اندلعت في ربيع سنة ١٩٧٥، بمختلف جوانبها وتشعباتها الداخلية والخارجية، والتصعيد الإسرائيلي على الحدود الجنوبية وصولاً إلى اجتياح آذار/ مارس ١٩٧٨

وإقامة الشريط الحدودي "الأمني". وينتقل المؤلف إلى إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر، والتي يقول إنها بدأت جهودها في أوائل سنة ١٩٧٧ لعقد المؤتمر الدولي في جنيف قبل نهاية تلك السنة، وأخذت تبحث في التمثيل الفلسطيني فيه، إمّا من خلال أشخاص ملحقين بالوفد الأردني، وهو ما كان مقبولاً من يتسحاق رابين (ص ٥٨٦)، وإمّا من خلال وفد عربي موحد، كما اقترحت سورية، وهي صيغة مقبولة من إدارة كارتر، لكنها كانت مرفوضة من الجانب الإسرائيلي، وكذلك من جانب السادات. وكان السادات يعتبر صيغة الوفد الموحد قيّداً عليه وتعقيداً في مسار التسوية التي كان يستعجلها لأسباب داخلية، وخصوصاً بعد انفجار الشارع المصري في ١٨ و١٩/١/١٩٧٧ احتجاجاً على رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية. وهذه العوامل كلها دفعته إلى السعي لفتح قناة مباشرة مع إسرائيل، بدأت في لقاء سري في

لقد استغلت الحكومة الإسرائيلية هذه التطورات كلها لتكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة، وخصوصاً في الضفة الغربية. وفي أواسط سنة ١٩٨٠، أصدر الكنيست الإسرائيلي قراراً يعتبر القدس عاصمة لدولة إسرائيل، كما تعرضت الهيئات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة لهجمة واسعة وصلت إلى حد إقالة رؤساء البلديات المنتخبين. وعمدت إسرائيل إلى تشكيل "روابط القرى"، في محاولة ولدت ميتة، لإيجاد قيادة محلية بديلة مرتبطة بإسرائيل.

ولم تكتف إسرائيل بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ الذي صدر في ٢٠/٨/١٩٨٠ بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع الولايات المتحدة، وهو القرار الذي اعتبر التصويت في الكنيست بشأن القدس من دون أي قيمة قانونية، وطالب الدول التي لها سفارات في القدس بنقلها منها، وهو ما نفذته كل من هولندا و١٢ دولة من دول أميركا اللاتينية والكاريبية (ص ٧٤٤).

وهكذا، فإن إخلاء سيناء

الاتفاق مع إسرائيل قسماً خاصاً بالوضع الفلسطيني بمثابة "ورقة توت" تمكّنه من عقد سلام منفرد مع إسرائيل (ص ٦٦٣). وشكّل تصاعد الثورة الشعبية في إيران والإطاحة بنظام الشاه، حليف الأميركيين وصديق إسرائيل، في مطلع سنة ١٩٧٩، حدثاً ضاعطاً دفع كارتر والسادات إلى الإسراع في إنجاز التسوية مع إسرائيل. واستغل بيغن هذا التسرع لضمان فصل مصر عن الجبهات العربية الأخرى، وعن القضية الفلسطينية. ويشير المؤلف إلى أن الاتفاقات المتعلقة بالشأن الفلسطيني لا تتضمن إشارة إلى بنود قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في مفاوضات الوضع النهائي، الأمر الذي يعني إمكان ذكر القرار ٢٤٢ من دون تطبيقه (ص ٦٨١)، أي أن بيغن يقول عملياً إن المفاوضات تستند إلى القرار ٢٤٢، لكنها ليست نتيجتها (ص ٨٥٩، الهامش ٣١)، وهذا توجه إسرائيلي سيعود إلى البروز في التسعينيات في إبان المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

المغرب، وانتهت بزيارته هو نفسه لإسرائيل في ١٩/١١/١٩٧٧. وجسدت خطوة السادات هذه انتقالاً من نظرية "ال٩٩٪ من الأوراق بيد واشنطن" إلى فرضية "الحاجز النفسي الذي يشكل ٧٠٪ من المشكلة" مع إسرائيل، وهو الحاجز الذي اعتقد أنه يكسره بزيارته لإسرائيل. لكنه واجه منذ اليوم الأول تعنتاً كبيراً من طرف مناخم بيغن، فعاد مرة أخرى إلى طلب التدخل الأميركي للقيام بدور "الشريك الكامل"، وهو طلب أفضى إلى خلوة، وإلى اتفاق كامب ديفيد في أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، ثم المعاهدة المصرية - الإسرائيلية في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩. وكان موشيه دايان سبق أن قال لوزير الشؤون الخارجية المصري بطرس بطرس غالي المرافق للسادات خلال زيارته الأولى لإسرائيل إن "الاستنتاج المنطقي الوحيد لمبادرة السادات هو سلام منفرد" (ص ٦٣٥)، بينما اعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي عيزر فايتسمان محاولات السادات تضييقاً

عنى، بالنسبة إلى إسرائيل، إطلاق يدها في الأراضي المحتلة (ص ٧٦٠). وشارون الذي أصبح وزيراً للدفاع بعد انتخابات حزيران / يونيو ١٩٨١، يقول علناً إنه خلال ٣٠ سنة سيكون هناك مليون يهودي في القدس ومحيطها، و٣٠٠,٠٠٠ في بقية الضفة الغربية (ص ٧٧٨). وهو توجه التزمته به الحكومات الإسرائيلية اللاحقة كافة. وإلى جانب هذه الخطوات كلها في الأراضي المحتلة، أخذ أريئيل شارون يخطط لاجتياح لبنان لـ "سحق" منظمة التحرير، ولدعم مرشح موالٍ لإسرائيل في الانتخابات الرئاسية اللبنانية. وقام بعرض مشروعين على الحكومة الإسرائيلية في ٢٠/١٢/١٩٨١: الأول لاجتياح جزئي للجنوب اللبناني، والثاني لاجتياح واسع يصل إلى بيروت. كما شرح مشروعيه لبشير الجميل في أثناء زيارته للبنان بين ١٢ - ١٣/١/١٩٨٢، وقام الجميل بإبلاغ السفير الأميركي في بيروت بمشروع شارون الموسع. وفي ٢٥/٥/١٩٨٢،

زار شارون واشنطن وشرح لوزير الخارجية ألكسندر هيغ خطتيه: المحدودة والواسعة. وفي ٣ حزيران / يونيو وجد بيغن وشارون في إطلاق النار على سفير إسرائيل في لندن ذريعة ملائمة لبدء الحرب، على الرغم من معرفتهما بعدم وجود علاقة لمنظمة التحرير بالحادث. ويتوقف الكاتب عند هذا الحدث تاركاً التتمة للجزء اللاحق من مشروعه التاريخي الكبير. لا شك في أننا أمام عمل مهم للمؤلف الذي استند إلى مراجع واسعة باللغة العربية التي يجيدها، وإلى أخرى باللغتين الفرنسية والإنجليزية. كما اعتمد على العديد من الوثائق الداخلية المفرج عنها في فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، وفي إسرائيل. وهناك زخم في الكتاب لوثائق الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة بالمنطقة، بما في ذلك محاضر لقاءات على أعلى المستويات. وقد التزم المؤرخ أيضاً بدرجة عالية من النظرة المتوازنة في كتابة تاريخ

هذه المنطقة وهذا الصراع، من دون أن يغيب تفهمه لمعاناة الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة. والمهمة دائماً صعبة في هذا المجال، لكن الكاتب نجح إلى حد كبير في إعطاء عمله قيمة عالية من خلال استناده إلى معرفة واسعة بشؤون المنطقة وتاريخها، القريب والأبعد. وهو في ذلك يغني المكتبة العالمية في مجال تأريخ المسألة الفلسطينية، وتأريخ مجمل تطورات المنطقة المشرقية في المرحلة الحساسة التي تناولها الكتاب. ويبقى أن هذا الإنجاز الكبير للمؤرخ لورانس يقدم إلى المكتبة المتابعة للشأن الفلسطيني والعربي المشرقي إضافة مهمة ذات مستوى رفيع من المهنية والإحاطة بجوانب الصراع في منطقتنا، كما بتطورات المحيط الإقليمي وأحداث العالم المؤثرة فيه. ويستحق هذا العمل الاهتمام والتقدير الكبيرين، ويفرض ضرورة قراءته من قبل كل من يهتمه ليس فقط معرفة ما جرى في تلك الفترة الزمنية المهمة، بل

وشمولية قلّما تتوفّران في
أعمال كهذه.

داود تلحمي

كاتب وصحافي فلسطيني

في حرب ١٩٦٧، فضلاً عن
تلك التسوية المنفردة التي
جرت على الجبهة المصرية
في أواخر السبعينيات،
والتي يتناولها المؤلف بدقة

أيضاً فهم ما جرى بعد ذلك،
وخصوصاً في التسعينيات
الماضية، وما يجري حالياً،
لأن منطقتنا ما زالت تنوء
تحت أعباء وعواقب ما جرى

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

أسرى بلا حراب
المعتقلون الفلسطينيون
والمعتقلات الإسرائيلية الأولى

١٩٤٨-١٩٤٩

مصطفى كبها، وديع عواودة

٣٣٢ صفحة ١٤ دولاراً